

### مباحث حول الأصناف المستحقين

#### ● مذاهب الفقهاء فى استيعاب الأصناف :

ذكر الله تعالى مصارف الزكاة فى كتابه الكريم، وحصرها فى ثمانية أصناف شرحناها وفصلنا القول فى بيانها، وبقي هنا مسألة لا بد من توضيحها، وهى: هل يجب على مفرق الزكاة -سواء أكان المالك أو الحاكم- أن يوزعها على جميع هؤلاء الأصناف الثمانية، وأن يسوى بينهم فى قدر ما يعطيه؟

هكذا فهم بعض الفقهاء منهم الإمام الشافعى الذى أطلال فى تفصيل هذه المسألة فى كتاب « الأم » فى فصول كثيرة .

قال النووى فى المجموع: قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله: إن كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله سقط نصيب العامل، ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين إن وجدوا، وإلا فالموجود منهم، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده، فإن تركه ضمن نصيبه . . وبمذهبنا فى استيعاب الأصناف قال عكرمة وعمر بن عبد العزيز والزهرى وداود<sup>(١)</sup> .

وعن أحمد رواية أيضاً توافق مذهب الشافعى: أنه يجب تعميمهم والتسوية بينهم، وأن يدفع من كل صنف إلى ثلاثة فصاعداً؛ لأنه أقل الجمع، إلا العامل؛ لأن ما يأخذه أجرة، فجاز أن يكون واحداً، وإن تولى الرجل إخراجها بنفسه سقط العامل . وهذا اختيار أبى بكر من الحنابلة<sup>(٢)</sup> .

واستحب أصبغ -من المالكية- مذهب الشافعى فى تعميم الأصناف، حتى لا يندرس العلم باستحقاقهم، ولما فيه من الجمع بين مختلف المصالح

(٢) الكافى لابن قدامة: ١/١٤٦ .

(١) المجموع: ٦/١٨٥ .

لما فيه من سد الخلة والغزو ووفاء الدين، وغير ذلك، ولما يوجبه من دعاء الجميع<sup>(١)</sup>.

قال ابن العربي: واتفقوا على أنه لا يُعطى جميعها للعاملين فيها<sup>(٢)</sup> لأن ذلك إخلال بالمقصود من شرعية الزكاة وهو سد خلة المسلمين، وسد خلة الإسلام كما قال الطبري.

واعتمد أصحاب الشافعي على أن الله أضاف الصدقة بلام التمليك: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾.. إلخ، إلى مستحق حتى يصح منه الملك على وجه التشريك، فكان ذلك بيانا للمستحقين، وهذا كما لو أوصى لأصناف معينين أو لقوم معينين<sup>(٣)</sup>، فيجب أن يعمهم جميعاً.

واستدلوا من السنة بما رواه أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت رسول الله ﷺ فبايعته فاتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة. فقال له رسول الله ﷺ: «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من أهل تلك الأجزاء أعطيتك حقلك»<sup>(٤)</sup>.

وخالف الشافعي مالك وأبو حنيفة وأصحابهما، ولم يوجبوا استيعاب الأصناف في القسمة.

وقالوا: إن اللام في الآية ليست لام التمليك، وإنما هي لام الأجل كقولك: هذا السرج للدابة، والباب للدار.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

. فلم يذكر لها في الآية مصرفاً إلا للفقراء. والصدقة متى أطلقت في القرآن فهي صدقة الفرض، وقال النبي ﷺ: «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم» وهذا نص في ذكر أحد الأصناف قرآناً وسنة.

(١)، (٢) نقل ذلك الصاوي في حاشيته: ٣٣٤/١ نقلاً عن الحرشي.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي: ٢/٩٤٧. (٤) سبق تخريجه ص ٥٥٤.

وقد روى أبو عبيد عن ابن عباس أنه قال: «إذا وضعتها في صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك، إنما قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾.. وكذا وكذا، لئلا يجعلها في غير هذه الأصناف». ونحوه عن حذيفة.

وعن ابن شهاب قال: أسعدهم بها أكثرهم عدداً وأشدهم فاقة.

وعن إبراهيم قال: ما كانوا يسألون إلا عن الفاقة (١).

وقال سفيان وأهل العراق (أبو حنيفة وأصحابه): إذا وضعتها في صنف واحد من الثمانية أجزأه.

وقال إبراهيم النخعي: إذا كان المال كثيراً ففرقه في الأصناف، وإذا كان قليلاً فأعطه صنفاً واحداً. وروى مثل هذا عن عطاء (٢).

وقال أبو ثور: إن أخرجته صاحبه جاز له أن يضعه في قسم، وإن قسمه الإمام استوعب الأصناف.

وقال مالك: «الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالى. فأى الأصناف كانت الحاجة فيه والعدد، أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى. وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام، فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك، وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم» (٣).

وأوجه الأقوال المذكورة ما قاله النخعي وأبو ثور ومالك وهى -فيما أرى- يكمل بعضها بعضاً.

\* \*

(٢) ذكر هذه الآثار أبو عبيد في «الأموال» ص ٥٧٦ - ٥٧٨.

(١) الفاقة: الفقر.

(٣) أحكام القرآن: ٢/٩٤٨.

## ● تحقيق صاحب الروضة الندية :

وقد حقق ذلك صاحب الروضة الندية فقال : **إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ جَعَلَ الصَّدَقَةَ** مختصة بالأصناف الثمانية غير سائغة لغيرهم، واختصاصها بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية، ولا أن يسقط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم . بل المعنى : أن جنس الصدقات لجنس هذه الأصناف، فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة، ووضع في جنس الأصناف فقد فعل ما أمره الله فيه وسقط عنه ما أوجبه الله عليه، ولو قيل : إنه يجب على المالك - إذا حصل له شيء تجب فيه الزكاة - تقسيطه على جميع الأصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعاً، لكان ذلك - مع ما فيه من الحرج والمشقة - مخالفاً لما فعله المسلمون سلفهم وخلفهم، وقد يكون الحاصل شيئاً لو قسم على جميع الأصناف لما انتفع كل صنف بما حصل له، ولو كان نوعاً واحداً فضلاً عن أن يكون عدداً!!

وحديث زياد بن الحارث الذي قال له النبي ﷺ : **«إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حُكِمَ فِيهَا هُوَ فَجُزَّأَتْ ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ...»** (١) هذا الحديث على فرض صلاحيته للاحتجاج (ففي إسناده مقال) فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها، كما هو نص مصارف الآية التي قصدتها ﷺ، ولو كان المراد تجزئة الصدقة نفسها، وأن كل جزء لا يجوز صرفه في غير الصنف المقابل له، لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الأصناف إلى غيره، وهو خلاف الإجماع من المسلمين.

وأيضاً لو سلّم ذلك لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الإمام لا باعتبار صدقة كل فرد. فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيط، بل يجوز إعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات وإعطاء بعضهم بعضاً آخر.

نعم... إذا جمع الإمام جميع صدقات أهل قطر من الأقطار وحضر عنده جميع الأصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبته بما فرضه الله. وليس عليه تقسيط ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالعطاء، بل له أن يعطى بعض

(١) سبق تخريجه ص ٥٥٤.

الأصناف أكثر من البعض الآخر. وله أن يعطى بعضهم دون بعض - إذا رأى ذلك صلاحاً عائداً على الإسلام وأهله. مثلاً إذا جمعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحققت المدافعة عن حوزة الإسلام من الكفار أو البغاة فإن له إيثار أصناف المجاهدين بالصرف إليهم وإن استغرق جميع الحاصل من الصدقات، وهكذا إذا اقتضت المصلحة إيثار غير المجاهدين»<sup>(١)</sup> اهـ.

\* \*

### ● ترجيح أبي عبيد:

وهذا ما رجحه أبو عبيد، فقد ذكر ما كتبه الإمام الزهري لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز عن منازل الصدقات ومواقعها كما جاءت به السنة. فقال: هي ثمانية أسهم: سهم للفقراء وسهم للمساكين... إلى آخر السهام الثمانية. ثم فصل ما يعطى لكل صنف من الفقراء إلى ابن السبيل، وكيف يقسم السهم على أنواع كل صنف من الأصناف الثمانية، ثم قال أبو عبيد: فهذه مخارج الصدقة إذا جعلت مجزأة، وهذا هو الوجه لمن قدر عليه وأطاقه، غير أني لا أحسب هذا يجب إلا على الإمام الذي تكثر عنده صدقات المسلمين وتلزمه حقوق الأصناف كلها ويمكنه كثرة الأعوان على تفريقها. فأما من ليس عنده منها إلا ما يلزم لخاصة ماله فإنه إذا وضعها في بعضهم دون بعض كان جازياً عنه على قول من سميناه من العلماء.

والأصل في هذا هو الحديث المأثور عن النبي ﷺ حين ذكر الصدقة فقال: «تؤخذ من أغنيائهم فتُرد في فقرائهم»<sup>(٢)</sup> فلم يذكر ﷺ ههنا - غير صنف واحد. ثم أتاه مال بعد هذا فجعله في صنف ثان سوى الفقراء وهم المؤلفه قلوبهم: الأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، وعلقمة بن علاثة، وزيد الخيل، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها إليه على من أموال أهل اليمن<sup>(٣)</sup>، وإنما الذي يؤخذ من أموالهم الصدقة.

(١) الروضة الندية: ٢٠٧/١ - ٢٠٩ (بتصرف).

(٢) سبق تخريجه ص ٥٨.

(٣) رواه البخاري في المغازي (٤٣٥١) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في الزكاة (١٠٦٤).

ثم أتاه مال آخر فجعله فى صنف ثالث وهم الغارمون .

ومن ذلك قوله لقبیصة بن المخارق التى تحمل بها: « أقم حتى تأتينا الصدقة فإما أن نعینك علیها، وإما أن نحملها عنك » (١) فأراه صلى الله عليه وسلم قد جعل بعض الأصناف أسعد بها من بعض .

فالإمام مخیر فى الصدقة فى التفريق فیهم جميعاً؛ وفى أن یخص بها بعضهم دون بعض، إذا كان ذلك على وجه الاجتهاد ، ومجانبة الهوى، والمیل عن الحق، وكذلك من سوى الإمام، بل هو لغيره أوسع إن شاء الله (٢) .

\* \*

### ● ترجیح رشید رضا :

قال فى المنار: إن خلاف السلف وأئمة الأمصار فى المسألة يدل على أنه لم یسبق فیها سنة عملیة مجمع علیها من عهد الرسول، ولا من خلفائه الراشدين، فدل هذا على أنهم كانوا یرونها من المصالح التى یترجح فیها العمل بما یراه أولو الأمر فى درجة الاستحقاق وقلة المال وكثرته من الصدقات وفى بیت المال .

وأقرب أقوال الأئمة فى مراعاة المصلحة قول مالك وإبراهیم النخعی .

وأبعدها عن المصلحة والنص جميعاً قول أبى حنیفة (٣)، إلا إذا كان المال قليلاً جداً، بحيث إذا أعطاهما واحداً انتفع به، وإذا وزعه على من یوجد من الأصناف، أو على أفراد صنف واحد كالفقراء، لم یصب أحداً ما له موقع من كفايته .

وأما جواز إعطاء المال الكثير إلى واحد من المستحقين من صنف واحد، فلا وجه له ولا شبهة، والله تعالى قد ذكر أصنافاً بصفة الجمع، فلا یمكن أن یقول أبو حنیفة ولا من دونه علماً وفهماً: « إن إعطاء واحد من صنف واحد یعد امتثالاً لأمر الله وعملاً بكتابه، وینبغى لجماعة الشورى من أهل الحل والعقد أن یضعوا فى

(٢) الأموال ص ٥٨١ وما قبلها .

(١) سبق تخريجه ص ٥٦٧ .

(٣) قد ذكرنا أن أبا عبید روى عن ابن عباس وحذيفة مثله . والقول بجواز وضعها فى صنف واحد لا ینفى وجوب مراعاة الحاجة والمصلحة فى التوزيع، وإن كان ذلك موكولاً إلى ضمیر المسلم .

كل عصر وقطر نظاماً لتقديم الأهم فالمهم . إذا لم تكف الصدقات الجميع، ليمنعوا السلاطين والأمراء من التصرف فيها بأهوائهم، وذلك أن بعض الأصناف يوجد في بعض الأزمنة والأمكنة دون بعض، كما أن درجات الحاجة تختلف»<sup>(١)</sup>.

\* \*

### ● الخلاصة في التوزيع على الأصناف :

وخلاصة القول بعد ذكر هذه الآراء والتحقيقات والترجيحات، نعرضها فيما يلي :

١- ينبغي تعميم الأصناف المستحقين إذا كثر المال، ووجدت الأصناف وتساوت حاجاتهم أو تقاربت، ولا يجوز حرمان صنف منهم مع قيام سبب استحقاقه ووجود حاجته، وهذا يتعين في حق الإمام أو السُلطة الشرعية التي تجمع الزكوات وتفرقها على المستحقين .

٢- عند تعميم الأصناف الموجودين بالفعل من الثمانية، ليس بواجب أن نسوى بين كل صنف وآخر في قدر ما يُصرف له، وإنما يكون ذلك حسب العدد والحاجة . فقد يوجد في إقليم ألف فقير ولا يوجد من الغارمين أو ابن السبيل إلا عشرة، فكيف يُعطى عشرة ما يُعطاه ألف؟! لهذا نرى الأوفق هنا ما ذهب إليه مالك ومن قبله ابن شهاب من إثارة الصنف الذي فيه العدد والحاجة بالنصيب الأكبر<sup>(٢)</sup> خلافاً لمذهب الشافعي .

٣- يجوز صرف الزكاة كلها لبعض الأصناف خاصة، لتحقيق مصلحة معتبرة شرعاً تقتضى التخصيص . كما أنه عند إعطاء صنف من الأصناف الثمانية لا يلزم التسوية بين جميع أفرادها في قدر ما يُعطونه . بل يجوز المفاضلة بينهم حسب حاجاتهم . فإن الحاجات تختلف من فرد إلى آخر .

(١) تفسير المنار: ١٠/٥٩٣ - طبعة ثانية .

(٢) قال الدردير في شرحه الصغير: يُندب إثارة المحتاج على غيره بأن يُخص بالإعطاء، أو يزداد له فيه على غيره، حسب ما يقتضيه الحال؛ إذ المقصود سد الحاجة . (١/٢٣٤) .

المهم أن يكون التفضيل -إن وجد- لسبب ومصلحة لا لهوى وشهوة، ودون إجحاف بالآخرين من الأصناف أو الأفراد<sup>(١)</sup>.

٤- ينبغي أن يكون الفقراء والمساكين هم أول الأصناف الذين تُصرف لهم الزكاة، فإن كفايتهم وإغناءهم هو الهدف الأول للزكاة، حتى إن الرسول ﷺ لم يذكر في حديث معاذ وغيره إلا هذا المصرف: «تؤخذ من أغنيائهم، فتُرد على فقرائهم»<sup>(٢)</sup> وذلك لما لهذا المصرف من أهمية خاصة.

فلا يجوز للحاكم أن يأخذ أموال الزكاة لينفقها على الجيش مثلاً، ويدع الفئات الضعيفة المحتاجة من أهل الفقر والمسكنة يأكلها الجوع والعري والضياع، ويحرقها الحقد والحسد والبغضاء.

وكل هذا ما لم تطرأ ظروف خاصة مؤقتة تجعل علاجها مقدماً على علاج الفقر والمسكنة.

٥- ينبغي الأخذ بمذهب الشافعي في تعيين الحد الأقصى الذي يُصرف للعاملين على الزكاة جباية وتوزيعاً، وقد حدد بمقدار «الثمن» من حصيد الزكاة. فلا يجوز الزيادة عليه. فإن مما يعاب على أكثر الضرائب الوضعية أن مقداراً كبيراً مما يجسب منها يُنفق على الإدارات والأجهزة المكلفة بالجباية، فلا تصل المبالغ المحصلة من الممولين إلى الخزانة إلا بعد أن تكون قد نقصت نقصاً ملحوظاً بسبب الإسراف في نفقات الجباية والتحصيل، وما تستلزمه فخامة المناصب، وأناقة المكاتب، والعناية بالمظاهر، والميل إلى التعقيد، من تكاليف جمة

(١) من أجود ما قرأت في ذلك ما في شرح الأزهار (١/٥١٨) قال: «ولا يجوز للإمام ذلك التفضيل إلا إذا كان غير مجحف بالأصناف الباقية، فإما إذا كان مجحفاً لم يجز؛ لأن ذلك حيف وميل عن الحق. ومعنى الإجحاف هنا: أن يعطى أحد الغارمين فوق ما يقضى دينه والآخر دون ما يفى بدينه، أو يعطى أحد ابني سبيل ما يبلغه وطنه والآخر دون ذلك، أو يعطى فقير ما يكفيه وعوله (عياله) والآخر دون ما يكفيه وعوله، من غير سبب مقتض لذلك كان يكون المفضل مؤلفاً أو نحو ذلك. ويجوز للإمام أن يفضل بعض الأشخاص فيعطيه أكثر مما أعطي غيره لتعدد السبب فيه، الموجب لاستحقاق الزكاة، وذلك نحو أن يكون هذا الشخص فقيراً مجاهداً عاملاً غارماً، فإنه يُعطى أكثر من غيره لاجتماع هذه الوجوه فيه». اهـ.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٨.

وأموال طائلة . وهذا فى الحقيقة إنما يؤخذ من الجهات المستحقة التى تُصرف فيها  
حصيلة ما جىبى من المال . وإلا ، زيد بقدره على المكافئين المرهقين .

٦- عندما يكون مال الزكاة قليلاً ، كمال فرد واحد ليس بذى ثروة كبيرة .  
فهنا يُعطى لصنف واحد ، كما قال النخعى وأبو ثور ، بل الفرد واحد كما قال  
أبو حنيفة ؛ فإن تفريق هذا القليل على عدة أصناف أو عدة أفراد من صنف  
واحد ، يضيع الفائدة المرجوة من الزكاة . وقد مرَّ بنا فى مصرف « الفقراء  
والمساكين » ترجيح مذهب الشافعى فى الإغناء بالزكاة فهو أولى من إعطاء عدد  
من الأفراد دريهمات لكل منهم . لا تشفى ولا تكفى .

وهذا ما لم يكن العدد الموجود فى حاجة شديدة إلى إسعاف بأى شىء  
ولو قليلاً . فالتفريق أفضل وأولى عندئذ .

\* \* \*